وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة المستقبل

كلية القانون

المحاضرة السادسة

علاقة العمل في ظل تدخل الدولة

الفرع الثاني: علاقة العمل في ظل تدخل الدولة

. على الرغم من أن الانتصار الذي حققته النظريات الفردية وحرية الاقتصاد في القرن التاسع عشر قد ساهم في ازدهار اقتصادي واضح نتيجة لتشجيع رؤوس الأموال والمشاريع الصناعية، إلا أن هذه الحرية المطلقة تسببت في التكاسة كبيرة لحقوق العمل. فقد أدى غياب أي تنظيم قانوني يحمي العمال إلى تدهور أوضاعهم الاقتصادية والاجتماعية.

مع ازدياد استخدام الآلات الحديثة في الإنتاج نتيجة التقدم العلمي والتكنولوجي، لجأت العديد من المصانع إلى الاستغناء عن العمال، مما تسبب في ارتفاع معدلات البطالة بشكل كبير بالإضافة إلى ذلك، واجه العمال ظروفا صعبة مثل الأمراض المهنية والإصابات الناجمة عن العمل الصناعي، في ظل غياب أي تشريع قانوني يحميهم. لم يكن أمام العمال سوى اللجوء إلى القضاء المدني تتطبيق قواعد المسؤولية التقصيرية وإثبات خطا صاحب العمل، ولكن ذلك لم يكن كافيا لحمايتهم.

. مع تفاقم الظروف المعيشية القاسية للعائلات العاملة، بدأت تظهر قوة جديدة وهي الطبقة العاملة، التي شكلت قوة لا يستهان بها. ساعد في ذلك انتشار التعليم بين العمال وتجمعهم في مناطق سكنية معينة، مما سهل تنظيمهم وتوحيد مطالبهم هذا أدى إلى ظهور النقابات العمالية التي كانت تهدف إلى الدفاع عن حقوقهم والمطالبة بتحسين أوضاعهم، إضافة إلى المطالبة بالديمقراطية السياسية.

. كما أن الأحزاب السياسية بدأت تحاول كسب تأييد العمال من أجل الحصول على دعمهم السياسي، الأمر الذي أدى إلى دفع الدولة للتدخل في تنظيم علاقة العمل، حيث أصبحت العلاقة بين العامل وصاحب العمل تتطلب تدخلا قانونيًا يوازن بين حقوق الأطراف المختلفة ويساهم في تحقيق العدالة الاجتماعية.

. النتيجة: تدخل الدولة في علاقة العمل لم يكن مجرد استجابة لظروف اقتصادية واجتماعية صعبة، بل كان ضرورة لتحسين أوضاع العمال وضمان حقوقهم الأساسية في ظل التحولات الصناعية الكبرى التي شهدها العالم في تلك الفترة.

. ثانيا: بروز المذهب الاجتماعي

. مع تطور الصناعة، كان لا بد من تطور الفكر الفلسفي السائد في المجتمعات، وقد ظهر نقد واسع للنظام الفردي الذي ساد) القرنين الثامن عشر والتاسع عشر والذي اعتمد على الحرية المطلقة في الاقتصاد النقد جاء من اتجاهين

. الاتجاه الأول: عدائي للملكية الفردية، وتمثل بشكل أساسي في النظرية الماركسية التي دعت إلى إلغاء الملكية الخاصة وتحرير العمال من سيطرة الطبقة الرأسمالية.

الاتجاه الثاني: اعتدالي، حيث لم يدع إلى إلغاء الملكية الفردية، بل رأى ضرورة تنظيمها وتقنينها لحماية حقوق العمال هذا الاتجاه يقر بأن الملكية الفردية تعد أساسية، ولكن يجب تقيدها بقواعد قانونية تحمي العمال وتقلل من الفوارق بين الطبقات الاجتماعية، مما يمثل بداية ظهور الاشتراكية الديمقراطية. .

ثالثا: مذهب تدخل الدولة

. نشأت فكرة تدخل الدولة لضمان الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للأفراد منذ ظهور الدولة الحديثة، إلا أن الحاجة إلى تدخل أكبر للدولة ظهرت بوضوح في النصف الثاني من القرن التاسع عشر. رفض المجتمع النظريات الاقتصادية القائمة على الحرية المطلقة في السوق، مما أدى إلى بروز أفكار اجتماعية جديدة ترى أن المجتمع هو المركز الأساسي للحقوق والحريات.

. أحد أبرز المفكرين الذين دعوا إلى تدخل الدولة هو السويسري سيسموندي، الذي ركز على أهمية الرخاء الاجتماعي كأساس لتحقيق العدالة في ألمانيا، ظهرت فكرة اشتراكية الدولة، التي دعت إلى فرض ضرائب تصاعدية وإجراء إصلاحات اجتماعية، بما في ذلك تشريعات تأمينات اجتماعية.

. وفي فرنسا، انتشرت مدرسة التضامن الاجتماعي التي دعت إلى تقييد الحرية الاقتصادية لمصلحة المجتمع، مشيرة إلى أن كل فرد مدين للأجيال السابقة وللآخرين. بناءً على هذه الأفكار، تدخلت الدولة لتنظيم علاقات العمل وحماية الفئات الأكثر ضعفا في المجتمع مثل الأطفال والعاجزين عن العمل.

. تأثير هذه الأفكار على تشريعات العمل

. تدخل الدولة في تنظيم العمل لم يكن فقط لحماية حقوق العمال، بل لتحقيق التوازن بين الحرية الاقتصادية والمصالح الاجتماعية. ادت هذه الأفكار إلى ظهور تشريعات العمل الأولى التي

ركزت على حماية الأطفال وبدأت تتوسع لاحقا لتشمل جميع العمال. الدولة اعترفت بالدور الاقتصادي للعمال، لكنها أكدت أيضا على الطبيعة الإنسانية لعلاقات العمل، مما دفعها إلى إصدار قوانين تحمي العمال من مخاطر الاستغلال وتضمن لهم حدًا أدنى من الحياة الكريمة.

. القواعد المنظمة لعلاقة العمل

. وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية، التي تم تضمينها في العديد من القوانين المدنية ومنها مجلة الأحكام العدلية التي صدرت عام ١٨٧٦، يتم تنظيم علاقة العمل تحت مسمى "عقد إجارة الأشخص". ووفقا للمادة ٢١ و ٢٢ من المجلة، ينقسم الأخير إلى نوعين:

. الأجير المشترك: هو الأجير الذي لا ينتقيد بالعمل لصاحب عمل معين بن يمكنه العمل العديد من الأشخاص في نفس الوقت على سبيل المثال الحرفيون والصناع الذين يقدمون خدماتهم لعدة أشخاص في أرقات مختلفة. في هذه الحالة، إذا قام الأجير بالعمل يحصل على الأجزء أما إذا لم يسلم العمل المتفق عليه فلا يستحق الأجر.

. الأجير الخاص: هو الشخص الذي يعمل بشكل حصري لدى صاحب عمل واحد، مثل العامل الذي يلتزم بالعمل لدى شخص أو جهة معينة لفترة محددة. في هذه الحالة، يستحق الأجير أجره مجرد أن يلتزم بتسليم نفسه للعمل سواء قام بالعمل فعلها أم لا، إلا في حالات القوة القاهرة كالحوادث أو الأمراض.

. الفرق بين الأجير المشترك والأجير الخاص

الأجر في حالة الأجير المشترك، لا يحصل على الأجر إلا بعد إتمام العمل وتسليمه. أما الأخير الخاص فيستحق أجره بمجرد تفرغه للعمل وتسليم نفسه لصاحب العمل ..

. الضمان الأجير المشترك يكون مسؤولا عن الخسارة أو الضرر إذا وقع بتقصير أو تعد منه، بينما الأخير الخاص لا يضمن الضرر إلا إذا كان نتيجة تعد مباشر .

تقاسم الأجر: إذا كان هناك أكثر من أجير مشترك يعملون معا، فإن الأجر يتم تقسيمه بينهم بالتساوي، وإذا لم يعمل أحدهم فإن أجره يسقط حتى يقوم بالعمل.

. استمرار تطبيق الأحكام العدلية

. بعد استقلال العراق استمر العمل بأحكام مجلة الأحكام العدلية التي لم تكن تميز بشكل واضح بين إجازة الأشخاص وإجازة الأشياء. كان الجهد البشري، سواء للعامل أو الصانع المستقل،

خاضعا النظام العرض والطلب، وظل هذا الإطار قائنا حتى تم إقرار القانون المدني العراقي رقم ٤٠ لسنة ١٩٥١ الذي نظم علاقة العمل بشكل أكثر تفصيلا ومطابقة لمتطلبات العصرالجديد.